الاحتياطي القانوني وأثره على الربحية المصرفية
دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي التجاري العراقي

المدرس مساعد مصطفى سلام عبد الرضا

المدرس المساعد شهاب احمد صيوان

المدرس المساعد علياء كاظم عيال

معهد التقني المسيب

المستخلص

الغرض من هذا البحث هو تسليط الضوء على الدور المميز الذي تلعبه نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي وتأثيرها على الربحية المصرفية من خلال قياس وتحليل مؤشرات الربحية للمدة (2011–2015)، اذ تم اختيار مصرفين وهما المصرف الوطني الإسلامي والمصرف التجاري العراقي, وتم استخدام المؤشرات الخاصة بالربحية المصرفية اذ تركزت مشكلة البحث في بيان هل ان التغير في نسبة الاحتياطي القانوني ينعكس بالأثر على الربحية المصرفية, اضافة الى استخدام التحليل الاحصائي (معامل التحديد R^2) واختبار (F–Test) لمعرفة الاثر والمعنوية للمتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة قد توصل البحث الى نتيجة ان هناك تأثير معنوي لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الربحية وعلى اساسها تم قبول فرضية العدم , كما وتوصل البحث جملة من التوصيات اهمها ضرورة تحقيق الكفاءة في توظيف الاموال فضلا عن تحقيق نسب مقبولة لنسبة الاحتياطي القانوني بما يجعل المصرف بعيدا عن المخاطر.

Abstract

The purpose of this research is to highlight the distinctive role played by the ratio of the legal reserve imposed by the Central Bank of Iraq and its impact on the profitability of banking through the measurement and analysis of profitability indicators for period (2011-2015), have been selected two banks are the National Islamic Bank and the Commercial Bank of Iraq, was used indicators of profitability banking The problem of research was focused on whether the change in the legal reserve ratio was reflected in the impact on banking profitability in addition to the use of statistical analysis (R^2) and test (F) To know the effect and moral of the independent variable On the dependent variables , The research concluded that there is a significant effect As a result of the significant effect of the legal reserve ratio on the profitability indicators and on the basis of which was accepted the hypothesis of nothingness, and the research reached a number of recommendations, the most important of which is the need to achieve efficiency in the recruitment of funds as well as achieve acceptable percentages of the proportion of legal reserve, making the bank away from risk.

المقدمة:

تعد مؤشرات الربحية واحدة من أهم معايير التقييم التي تركز عليها المصارف في محاولة منها لتسليط الضوء على أدائها المالي (الربحي) بغية التعرف على نقاط القوة والضعف لديها ومعالجتها وفق خطط استراتيجية محكمة تمكنها من تلافي الخلل في الأداء وتحسينه وقد أعدت هذه الدراسة بغية التعرف على واقع مصرفي الوطني الإسلامي والمصرف التجاري العراقي من خلال استخدام جملة من المؤشرات الخاصة بالربحية من جهة وبيان تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على الربحية المصرفية للمصارف عينة البحث اذ تعبر الربحية المصرفية على قدرة وكفاءة المصارف عينة البحث على توظيف موارده المالية في مجالات مصرفية امنه ومربحة في نفس الوقت ، وبالتالي فان التغير في نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع والانخفاض ينعكس على اداء الربحية للمصرف كون ان ارتفاعها يسبب وجود سيولة غير مستغلة وان انخفاض يسهم في زيادة الموارد المالية القابلة للاستثمار فيجب ان

يكون هناك توازن بين ما يحتفظ به من سيولة وما يستغل بما يضمن تحقيق افضل المكاسب المالية , وقد ركز هذا البحث على جانبين اولهما مالي من خلال استخدام مؤشرات والربحية لتقييم مصرفين (تجاري واسلامي) وايجاد الفوارق بينهما والجانب الاخر كان احصائي وهو لبيان تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على الربحية فقد استخدم نموذج معامل التحديد (R^2) لبيان الاثر واختبار (T) لبيان المعنوية .

المبحث الأول/منهجية البحث

أولا/ أهمية البحث:

يسعى القطاع المصرفي العراقي بما فيه المصارف الاسلامية والمصارف التجارية الى المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد والاستثمار الى الامام من خلال مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية بما يجعلها قادرة على اداء دور حيويا واستراتيجيا في تنفيذ الاهداف التنموية, وفي ضوء ذلك تكمن اهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على احد العوامل المؤثرة على قطاع الصيرفة في العراق وهي نسبة الاحتياطي القانوني التي تعد من اهم أدوات البنك المركزي لتحكم في قدرة المصارف على منح الائتمان ومدى اهميتها على الربحية المصرفية، اذ ان سمعة المصرف تستمد من خلال النجاح في تحقيق المكاسب المالية.

ثانيا/ مشكلة البحث:

يواجه قطاع الصيرفة على المستوى العالمي بشكل عام وعلى المستوى والوطني بشكل خاص في ظل عمليات الانفتاح والتعقيد التي تشهدها البيئات المصرفية جملة من التحديات والتعقيدات مما يجعل المصارف تسعى الى مواجهة هذه التحديات ومن ابرز هذه التحديات التشريعات المصرفية ومن ابرزها هي نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي مما يجعل هذه النسبة تحد من إمكانيات البنك من عمليات منح الائتمان وغيرها من العمليات المصرفية مما ينعكس على حجم العوائد التي تحققها المصارف العراقية، وتكمن المشكلة في دراسة احد اهم العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية وهي نسبة الاحتياطي القانوني اذ يمكن للمصارف السيطرة عليها والتحكم بها ونجاح المصرف يكمن في مدى قدرته وكفاءته على تحقيق المكاسب المالية (الأرباح) من خلال مختلف الأنشطة الائتمانية والمصرفية، وبالتالي فان التغير في نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع والانخفاض تعكس اثارا على صافي الأرباح المتحققة للمصارف بنوعيها الإسلامي والتجاري.

ثالثا/ اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف وهي كالأتي:

1. تسليط الضوء على الدور الاساسي للسياسة النقدية والتي من اهم ادواتها نسبة الاحتياطي القانوني.
2. تسليط الضوء على اهم مؤشرات الربحية المقيمة لأداء المصارف عينة البحث.
3. تحليل معدلات الربحية والاحتياطي القانوني للمصارف عينة البحث.
4. تحليل العلاقة الإحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني والربحية المصرفية للمصارف عينة البحث.

رابعا/ فرضية البحث:

يتم صياغة فرضية للبحث بالشكل الاتي

(عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على الربحية المصرفية)

خامسا/ أسلوب جمع البيانات:

يستخدم البحث التحليل الوصفي والرياضي للوصول الى النتائج , ويركز على تفاصيل حساب نسب الربحية , فضلا عن استخدام الجانب الاحصائي اذ استخدم معامل التحديد واختبار (F)

سادسا/ حدود البحث:

الحدود الزمانية القوائم المالية للأعوام 2011 – 2015.

الحدود المكانية المصرف التجاري العراقي , والمصرف الوطني الاسلامي .

الجدول (1) متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	نسب الربحية المصرفية	المتغير	نوعه
نسبة الاحتياطي القانوني	X	مستقل	ROA	Y1	معتمد
			ROE	Y2	معتمد
			ROD	Y3	معتمد

المبحث الأول /الجانب النظري

اولا / مفهوم السياسة النقدية

تتصرف السياسة النقدية في مفهومها العام إلى مجموعة من التدابير والإجراءات التي يقتضي تنفيذها بقصد التأثير في مسار الأنشطة الاقتصادية وجعلها تأخذ اتجاها يختلف عن الاتجاه الذي كانت ستأخذه لولا هذه التدابير والإجراءات (الدليمي والرفيعي,2011, 111) والسياسة النقدية تعني مراقبة وتنظيم عرض النقد(النقد لدى الجمهور واحتياطيات المصارف) بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة (Surajb,1996,356) وللسياسة النقدية معنيان إذ تعرف بالمعنى الضيق بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة ,فقد عرفها احد الاقتصاديين بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لتحقيق هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل, ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة كما عرفها اقتصادي اخر بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول علية ,أما السياسة النقدية بالمعنى الواسع فتمثل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من لدن الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان ومن ثم يمكننا أن نعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي (حداد و هذلول ,2008, 183) وأيضا عرفت بأنها السيطرة على معدل النمو المعروض من النقود لتعزيز العمالة الكاملة نسبيا واستقرار الأسعار ومعدل النمو

الاقتصادي.(Mishkin&Eakins,2009,171) ومن خلال ذلك نجد السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم الائتمان المقدم من لدن المصارف وبمعنى أخر السيطرة على العرض النقدي ومن ابرز أدوات السياسة النقدية للسيطرة على الائتمان هي نسبة الاحتياطي القانوني التي نحاول استعراضها في الفقرة التالية.

ثانيا/ الاحتياطي القانوني

هو نسبة من الودائع التي تحتفظ بها المصارف جميعها على شكل ارصدة نقدية لدى البنك المركزي وهذا يعني ان جزء من ودائع المصارف يبقى مجمدا لدى البنك المركزي ولا تستطيع البنوك السحب منه الا بقدر الانخفاض في ودائع زبائنها مما يؤدي الى عدم قدرة البنوك على الاقتراض او استثمار كل ودائعها وانما فقط حجم ودائعها ناقصا مقدار نسبة الاحتياطي القانوني ، لذلك يستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير على احتياطيات المصارف وقدرتها على منح الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية فانه يخفض من نسبة هذا الاحتياطي بحيث تستطيع المصارف من استخدام جزء مهم من ودائعها المجمدة لدى البنك المركزي في منح الائتمان، وبالعكس يحدث اذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية فانه يرفع نسبة هذا الاحتياطي مما يؤدي الى تناقص قدرة المصارف على منح الائتمان(ياس و جميل,2016: 16)

نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي / اجمالي الودائع

ثالثا/ أهمية الاحتياطي القانوني

1. المحافظة على ثقة الناس في النظام المصرفي (Pilbeam,2010,45)
2. تعد عاملا واقيا للسيولة المصرفية والمحافظة على سلامة المركز التنافسي له وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها.
4. تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة معينة قد ينجم عنها مخاطر. (الحسيني والدوري,2000: 95)
5. إن تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يوفر لها ارصده إضافية ويقوي المركز المالي لهذه البنوك إذ يزيد من قدرتها في الرقابة على الائتمان المصرفي ويسهل عليها إن تكون الملجأ الأخير للإقراض.
6. إن الاحتياطيات القانونية عندما تكون مركزه في حساب لدى البنك المركزي يزيد ذلك من قوة النظام المصرفي وثقة الجمهور وتكون أكثر مرونة مما لو كانت مبعثره بين عدد كبير من المصارف التجارية.(جميل,2003, 3)

رابعا/ مفهوم الربحية واهميتها

تعرف الربحية بأنها المحصلة النهائية لمختلف السياسات والقرارات الإدارية، معدلات الربحية تمثل صافي العمليات التشغيلية نتيجة الآثار المجتمعة للسيولة، وإدارة الموجودات وإدارة الديون (Achim,2014:4) وتعد الربحية في صورة الارباح المحتجزة أحد المصادر الرئيسة لتعزيز رأس المال ، ويبنى النظام المصرفي من خلال المصارف الرابحة وذات راس المال الكافي لذلك فهي تعرف على إنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وفي جودة إدارتها ، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفر الغطاء ضد المشاكل في الأمد القصير(Bratanovic,2009:101)، ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين

الأرباح التي تحقَّقَها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، واما من خلال العلاقة بين الأرباح الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها هذا وتعمل المصارف على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما الاستثمار والتمويل (Sangeetha.2012,172)، وتشير الربحية إلى الامكانية أو القدرة على كسب الربح ، وفي لغة المال قد يشار لها بأنها امكانية الربح – القدرة على الكسب، وهو ما يعني قدرة المؤسسة على كسب الأرباح في العام الحالي وفي المستقبل في هذا المعنى تعرف الربحية عادة أنها بالقدرة على استثمار معين للحصول على عائد من استخدامه . وعلى هذا النحو فالسوق الذي تعمل فيه شركة معينة يوفر فرص متكافئة للجميع (Raval,2006:18)، لذلك الربحية بمعنى ادق تعني القدرة على تحقيق الربح من جميع الأنشطة التجارية للمؤسسة أو الشركة أو المنظمة ، و هذا يظهر مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح باستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق، ولكن مصطلح الربحية ليس مرادفا أو نفس المعنى لمصطلح" الكفاءة ."الربحية هي مقياس الكفاءة وعلى الرغم من ان الربحية هي معيار هام لقياس الكفاءة، الا ان الربحية لا يمكن أن تؤخذ على أنها دليل نهائي أو مؤشر من الكفاءة (Mary.2013,109) (yenesew.2014,20)، وفي المعنى الاقتصادي تعرف الربحية على انها المكافاة التي يحصل عليها صاحب المشروع و هذا التعريف له ما يبرره لأن صاحب المشروع يتحمل المخاطرة في نهاية المطاف، ولهذا السبب تم منحه حصة في الإنتاج (Raval.2006,16)، وهناك جملة من العوامل الداخلية والخارجية تؤثر على الربحية المصرفية اذ تعرف بأنها العوامل التي تتأثر بقرارات إدارة البنوك وأهدافه وسياساته اذ تشير المحددات الداخلية على سبيل المثال لا الحصر الى حجم وموقع المصرف والكفاءة التشغيلية والكفاءات التسويقية والكفاءات الإدارية والتحفيز والجودة والاستراتيجية , وفي حين قد يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل تقييم بعض هذه المتغيرات، فإنها تنعكس ضمنا في الأداء التشغيلي للمصارف , واما المحددات الخارجية فثمل البيئات التي يعمل بها المصرف وتأثيرها على وضع المصرف الاستراتيجي فهي تمثل احداث خارج نطاق وتأثير المصرف اذ تشمل الجوانب القانونية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية وهذه المحددات لا يمكن للمصرف التأثير والتحكم بها (Kutsienyo,2011:18) وتكمن اهمية الربحية في كونها مقياس لمدى نجاح او فشل اي مؤسسة مالية اذ تعد الربحية من اهم اهداف الادارة المالية لكن ليس دائما , فالمؤسسات المالية حديثة النشأة تحتاج الى مدة زمنية لإثبات وجودها وبالتالي القدرة على جني الارباح فضلا عن ان في مراحل التأسيس عادة تكون النفقات الاستثمارية عالية جدا مما يظهر ان الربحية المتحققة قليلة لا بل في بعض الاحيان تظهر خسائر , بالتالي مقياس الربحية مهم للمؤسسات المستمرة في عملها وليست حديثة التأسيس (Nguyen,2001:35).

خامسا/ مؤشرات الربحية

ومن أهم مؤشراتها ما يلي:

1. العائد على الموجودات (ROA): يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى ايضاً بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل (Rose , 1999 , 138)

العائد على الموجودات = صافي الارباح / الموجودات

2. العائد على حق الملكية (ROE) : يقيس معدل العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات المصرف ، وهذا المؤشر يدلل على كفاءة ادارة المصرف ، وارتفاعه يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (طالب والمشهداني ،2011: 77) .

العائد على حق الملكية = صافي الارباح / حق الملكية

3. العائد على الودائع (ROD) : يقيس معدل العائد على الودائع مدى نجاح ادارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها. (هندي، 2000: 435)

العائد على الودائع = صافي الارباح / اجمالي الودائع

المبحث الثالث / الجانب العملي

الجانب المالي:

اولا: –تحليل مؤشرات الربحية لنشاط المصرف التجاري العراقي

جدول رقم (2–1) يوضح مؤشرات الربحية للمصرف التجاري العراقي (2011–2015)

السنة	% ROA	%ROE	%ROD
2011	2.3	4.2	6.8
2012	3.6	7.3	9.4
2013	2.4	5.8	8.3
2014	1.8	5	6.9
2015	1.9	3	8.1

*المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد الى البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي.

أ– العائد على الموجوداتROA:– تشير هذه النسبة الى حصة كل دينار مستثمر من (حقوق المساهمين ,الودائع) من صافي الارباح السنوية المتحققة من المصرف وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة وكفاءة المصرف في توظيف امواله في موجودات مدره للأرباح , فمن خلال الجدول(2–1) يتضح بان هذه النسبة قد شهدت معدلات نمو خلال السنتين الاولى والثانية اذ بلغ اعلى معدل نمو في السنة الثانية والبالغ 3.6% لكل دينار مستثمر في

جانب الموجودات , اذ ان ارتفاع هذه النسبة عن السنة التي قبلها مؤشر على ان هناك نمو في جانب الموجودات وكذلك الارباح الصافية , ومن هنا يتطلب من المصرف بذل اقصى الجهود للتغلب على الاوضاع الاقتصادية المحيطة والسعي الى تعظيم ارباحه من خلال توظيف امواله في موجودات محققة للأرباح بالشكل الذي يعظم ربحية الدينار الواحد .

ب- العائد على حق الملكية ROE:- تشير هذه النسبة الى حصة كل دينار من حقوق الملكية من صافي الارباح السنوية المتحققة من المصرف وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة وكفاءة المصرف في توظيف امواله الذاتية في موجودات مدره للأرباح , فمن خلال الجدول (2-1) يتضح تذبذب في النمو اذ بلغ اعلى معدل نمو في سنة 2012 وهو 7.3% لكل دينار من اموال المساهمين اما سنة 2015 فقد شهدت اقل معدل نمو والذي بلغ 3 % والسبب كما بينا آنفا الانخفاض والارتفاع الحاصل في كل من الارباح الصافية وحقوق المساهمين , اذ ان سبب هذا النمو في هذه النسبة هو الارتفاع الحاصل في الارباح الصافية مقابل ثبات او ارتفاع طفيف جدا في حقوق المساهمين, وعلى المصرف ان يعظم حقوق مساهميه قدر الامكان لان ذلك يعكس الصورة الايجابية عن اداء المصرف لدى مساهميه وكلما ارتفعت النسبة حقق رضا المساهمين .

ج- العائد على الودائع :- تشير هذه النسبة الى حصة كل دينار من اموال المودعين من الارباح الصافية المتحققة سنويا وهذا المؤشر يعكس مدى كفاءة المصرف في السعي الى توظيف اموال المودعين في موجودات مدره للأرباح ,فمن خلال الجدول (2-1) يتضح بان هناك نمو على مدى السنتين اذ بلغ اعلى معدل نمو في سنة 2012 والذي بلغ 9.4 % , اما السنة الاولى فقد كانت نسبتها 6.8 % , اذ ان النمو الحاصل في هاتين النسبتين يعود الى الارتفاع الحاصل في كل من الارباح الصافية وحجم الايداع لكن ارتفاع الارباح كان اكبر من الارتفاع الحاصل في حجم الايداع, اذ ان تعظيم ربحية كل دينار مستثمر من اموال المودعين مهم جدا لان ذلك يسهم في تحفيز المودعين على ايداع اموالهم لدى المصرف .

ثانيا:- تحليل مؤشرات الربحية لنشاط المصرف الوطني الاسلامي

جدول رقم (3-1) يوضح مؤشرات الربحية للمصرف الوطني الاسلامي (2011-2015)

السنة	%ROA	%ROE	% ROD
2011	2.71	6.08	5.02
2012	5.44	15.07	8.95
2013	5.22	11.41	10.3
2014	5.34	10.53	12.34
2015	4.03	9.89	7.59

*المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد الى البيانات المالية للمصرف الوطني الاسلامي

أ- العائد على الموجوداتROA:- يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار موجوداته لتوليد الارباح فلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار الموجودات في مجالات مختلفة , الا ان هذا المؤشر لا يأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء

تحقيق الارباح المرتفعة كون ان المخاطر ترتبط بعلاقة طردية مع الارباح فكلما ارتفعت المخاطر رافقها ارتفاع في حجم الارباح المتحققة وبالتالي فان انخفاض هذا المؤشر لا يعني بالضرورة ان المصرف كان غير كفوء في استثمار موجوداته اذ تختلف من مصرف لأخر حسب سياسة المصرف اذا كان متحفظ او مخاطر ومن ابرز المخاطر التي يتعرض لها المصرف كما بينا هي المخاطر الائتمانية , فمن خلال الجدول (3) نلاحظ ان مؤشر العائد على الموجودات استمر بالارتفاع وصولا الى السنة الرابعة والسبب في ذلك هو الارتفاع الحاصل في صافي الارباح المتحققة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات ايضا , في حين ان سنة 2015 شهدت انخفاض بسبب انخفاض صافي الارباح المتحقق مقابل ارتفاع في حجم الموجودات , وبشكل عام فان مؤشر المصرف الوطني الاسلامي كان افضل من مصرف ايلاف

ب- العائد على حق الملكية ROE:- ايضا يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار حقوق مساهميه لتوليد الارباح فلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار حقوق المساهمين في مجالات مختلفة، فمن خلال الجدول (3) نلاحظ ان هناك تفاوت في معدلات النمو بسبب ان الارتفاع في حقوق المساهمين كان اكبر من الارتفاع الحاصل في صافي الارباح المتحقق اذ حصلت سنة 2012 على اعلى مؤشر قياسا بالسنوات الاخرى بسبب الارتفاع الكبير الذي حصل في صافي الارباح لهذه السنة اذ ارتفعت الارباح من (6) مليار تقريبا الى (26) مليار وهذا نمو كبير جدا يؤشر لصالح المصرف وقد حصلت سنة 2011 على اقل نسبة بسبب حجم صافي الارباح المتحقق قياسا بالسنوات الاخرى , وبشكل عام فان المصرف الوطني افضل من ايلاف بسبب ارتفاع صافي الارباح المتحققة .

ج-العائد على الودائع :- ايضا يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أموال مودعيه لتوليد الارباح فلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار حقوق المودعين في مجالات مختلفة، فمن خلال الجدول (3) يتضح ان هناك نو في المؤشر على مدى السنوات الأربع الأولى وبسبب ذلك هو الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح المتحققة في هذه السنوات على الرغم من ان حجم الإيداع كان متفاوت من سنة لأخرى , باستثناء السنة الأخير فقد شهدت انخفاض بسبب انخفاض حجم صافي الأرباح مقابل ارتفاع حجم الإيداع , وكما ان مؤشرات المصرف الوطني هي افضل من المصرف الاخر.

ثالثا/ تحليل مؤشر الاحتياطي القانوني للمصرف التجاري العراقي

نسبة الاحتياطي القانوني :- تشير هذه النسبة الى ايداع جميع المصارف جزء من ودائعها لدى المصرف المركزي للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني وذلك حفاظا على اموال المودعين من المخاطر , فمن خلال الجدول (4-1) شهدت هذه النسبة انخفاض في السنة الاخيرة في حين ان هذه النسبة شهدت اعلى معدل لها في سنة 2013 والتي بلغت 161.2% وهذه السنة كبيرة جدا بالمقارنة مع النسبة التي حددها المصرف المركزي والبالغة 15% وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع الاموال لدى البنك مقابل ارتفاع اقل في حجم الايداع على خلاف سنة 2012 التي شهدت انخفاض في حجم الاموال الموجودة لدى المصرف مقابل الارتفاع في حجم الايداع اذ ان الارتفاع في هذه النسبة معناه تجميع سيولة نقدية مكدسة الا اذا كان المصرف يستثمر الزيادة لدى المصرف المركزي والذي يجب ان يكون طبقا للشريعة الاسلامية (ودائع استثمارية) وبخلاف ذلك فان هذا يعني تكدس سيولة نقدية لدى المصرف المركزي

غير مستغلة فقط للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني لذا يتطلب من المصرف استغلال هذه السيولة النقدية في موارد مربحة , اذ ان ارتفاع هذه النسبة امان للمودعين ولكنه يكون على حساب الارباح

جدول رقم (4-1) يوضح مؤشر الاحتياطي القانوني للمصرف التجاري العراقي(2011-2014)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني%
2011	117.4
2012	89.8
2013	161.2
2014	99.2
2015	116.4

*المصدر: اعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي

رابعا/ تحليل مؤشر الاحتياطي القانوني للمصرف الوطني الإسلامي

نسبة الاحتياطي القانوني :- يشير هذا المؤشر الى حجم الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصرف لدى البنك المركزي لغرض الوفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني وهي نسبة مئوية من الودائع تفرض من قبل البنك المركزي لغرض المحافظة على حقوق المودعين في حال ان تعرض المصرف الى مشاكل في السيولة، فمن خلال الجدول (5) يتضح أيضا انه متفاوت حيث حصلت سنة 2012 على اعلى مؤشر وحصلت سنة 2013 على اقل نسبة وبسبب هذا التفاوت هو الارتفاع والانخفاض الحاصل في حجم الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي مقابل ارتفاع الودائع، بالرغم من ان نسبة الاحتياطي المقررة من قبل البنك المركزي العراقي هي (25%) من مجمل الودائع، اذ ان الارتفاع في هذه النسبة معناه تجميع سيولة نقدية مكدسة الا اذا كان المصرف يستثمر الزيادة لدى المصرف المركزي والذي يجب ان يكون طبقا للشريعة الاسلامية (ودائع استثمارية) وبخلاف ذلك فان هذا يعني تكدس سيولة نقدية لدى البنك المركزي غير مستغلة فقط للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني لذا يتطلب من المصرف استغلال هذه السيولة النقدية في موارد مربحة , اذ ان ارتفاع هذه النسبة امان للمودعين ولكنه يكون على حساب الارباح .

جدول رقم (5-1) يوضح مؤشرات السيولة للمصرف الوطني الاسلامي (2011-2014)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني%
2011	53.5
2012	59.5
2013	33
2014	35.7
2015	44.6

*المصدر: اعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف الوطني الإسلامي

الجانب الاحصائي / اختبار فرضيات البحث

خامسا/ تحليل تأثير (X) و (Y_1, Y_2, Y_3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثير للمتغير المستقل (X) على المتغيرات المعتمدة (Y_1, Y_2, Y_3) من خلال معامل التحديد ولكلا المصرفين وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F-test)

و (P–value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N_1=1,N_2=4) وقد سجل وقف اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P–value) اذ تبين ان المصرفين قد سجلا بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) اذ كانوا ادنى من 0.05 مما يعني معنوية هذا التأثير، وفي ضوء ما تقدم نشير الى ان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت تتراوح بين المتوسط والقوي ولكلا المصرفين وبالتالي نؤكد وفقا هذه النتائج وفي ضوء الارتباط والمعنوية لمتغيرات الدراسة يمكن للاحتياطي القانوني التأثير على ربحية المصارف من خلال التأثير على حجم الارصدة المحتفظ بيها لدى المصرف اذ ان ارتفاع هذه النسبة من قبل البنك المركزي يؤدي الى تقليص قدرة المصارف على منح الائتمان الى مختلف القطاعات وبالتالي فان ذلك ينعكس بشكل مباشر على ما يحققه المصرف من ارباح كون ان الائتمان المصرفي من اهم الموارد التي يعتمد عليها المصرف في تحقيق مكاسب مالية لان للمصارف جانبان لتحقيق الارباح وهما الجانب الاستثماري والجانب الائتماني وبالتالي فان المصارف غالبا ما تمول جانب الائتمان من الودائع الموجودة لديها لكونه ذات اجل يتراوح بين القصير والمتوسط على عكس الاستثمار الذي غالبا ما يكون طويل الاجل، وبالتالي فان زيادة نسبة الاحتياطي تعني تقليل حجم الودائع لدى المصرف مما يعني انخفاض في جانب الائتمان وبالتالي التأثير على جانب الارباح المتحققة وعلى العكس تماما في حالة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني فان ذلك يسهم في توفير حجم من السيولة النقدية يمكن للمصارف استثمارها في جانب الائتمان وبالتالي تعظيم مكاسبهم المالية.

الجدول رقم (6) تحليل تأثير بين (X_1) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1		
		R^2	F-test	p-value			R^2	F-test	p-value
الوطني الاسلامي	Y1	85	45.45	0.000	التجاري العراقي	Y1	61.7	12.92	0.007
	Y2	61	12.53	0.008		Y2	77.7	27.96	0.001
	Y3	70.5	19.15	0.002		Y3	95.8	182	0.000

***F الجدولية عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1, n2=4) تساوي 7.71 ** P–Value (P≤0.05) معنوية عند ذلك المستوى.**

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات:

أولا/ الاستنتاجات

1- هناك تتذبذب في مؤشرات نسب الربحية لكلا المصرفين، فهي تقل في مصرف لترتفع في الآخر نتيجة عدم استقرار أداء المصرفين فيما يخص صافي الارباح المتحقق اذ حقق المصرف الوطني الإسلامي مؤشرات ربحية أفضل من المصرف الاخر بسبب الارتفاع الحاصل في حجم صافي الأرباح بالمقارنة مع المصرف التجاري العراقي.

2- ارتفاع مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني بأعلى من المقرر لدى كلا المصرفين والناتج عن ارتفاع حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى البنك المركزي اذ حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي (15%) من مجموع الودائع، فقد كانت مؤشرات المصرف الوطني أفضل من المصرف الاخر وقد كانت اقرب الى النسبة المقررة من قبل البنك المركزي.

3- انخفاض جانب الاستثمار لدى المصرفين مقابل ارتفاع حجم الموجودات بما يعكس التأثير على حجم الأرباح المتحققة وبالأخص المصارف الإسلامية كونها مصارف استثمارية تنموية ما يعني عدم إيلاءه أي أهمية من قبل إدارات المصرف لأسباب قد تكون اقتصادية.

4- هناك تأثيرا يتراوح ما بين المتوسط والقوي بين المتغير المعتمدة (Y) مع المتغير المستقل(X) فيما يخص مؤشرات الربحية ولكلا المصرفين باستثناء المتغير المعتمد (Y3) والخاص بالمصرف التجاري العراقي اذ لم يكن معنوي.

ثانيا/ التوصيات :

1. العمل على ضرورة تحقيق التوازن بين النمو الحاصل في جانب الموجودات والإرباح الصافية المتحققة , اذ يتطلب ان يسعى المصرف الى توظيف امواله في موجودات مدرة للأرباح .
2. في ضوء حالة التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني والربحية المصرفية ينبغي السعي الى الاستفادة قدر الامكان من السيولة النقدية الموجودة وعدم الاحتفاظ بيها كون ذلك يؤثر على صافي الارباح المتحققة اذ ينبغي عدم اكتنازها سواء كان لدى البنك المركزي او المصرف او المصارف الأخرى اذ ينبغي ان لا تزيد عن المستويات المطلوبة.
3. ضرورة العمل على تنمية الجانب الاستثمارية لدى المصرفين كونه أحد الموارد المدرة للأرباح وبالأخص المصارف الاستثمارية ينبغي ان تولي اهتماما متزايدا للجانب الاستثمارية من خلال إيجاد المنافذ الاستثمارية الملائمة لأوضاع البلد والهادفة الى خدمة اقتصاده وتلبية حاجة زبائنه.
4. ان تكون هناك كفاءة في توظيف واستثمار الاموال الموجودة لدى المصرفين بالشكل الذي يمكنها من تحقيق اعلى العوائد باقل المخاطر وهذا الامر يتطلب وضع استراتيجيات ملائمة لوضع كل مصرف بما يتلاءم مع بيئته الداخلية والخارجية.

المصادر :

أولا : المصادر العربية

1. جميل, هيل عجمي," أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للمدة 1980-2001", مركز الأردن للدراسات,عمان,.2003
2. حداد, أكرم و هذلول, مشهور," النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري",ط2,دار وائل للنشر, عمان, 2008.
3. الحسيني, فلاح حسن عداي و الدوري, مؤيد عبد الرحمن عبدالله," إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي", ط1,دار وائل للنشر,عمان, 2000 .
4. الدعمي, علاء طالب, المشهداني, ايمان شيحان عباس," أثر الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف", رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعة بغداد, .2009
5. الدليمي , فريد جواد والرفيعي , افتخار محمد," قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق ", المجلة العراقية للعلوم الإدارية, كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء,مج7 ,ع-29 ,.2011
6. هندي، منير ابراهيم ،" ادارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات "، ط 3 الاسكندرية المكتب العربي الحديث,2000
7. ياس, أسماء خضير, جميل, احمد صبحي," اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان", مجلة الدنانير , عدد 9, 2016.

ثانيا: مصادر باللغة الإنكليزية

8. Achim, Monica ,"Business performances: between profitability, return and growth", Vasile Goldis University 2014.
9. Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B, "Analyzing Banking Risk: A Framework for assessing Corporate Governance and Risk Management",3rd, ed., The World Bank, Washington, D.C. 2009.
10. Kutsienyo, Lawrence. the determinant of profitability of bank in ghana. thesis nkrumah University of Science and Technology 2011.
11. Mishkin, frederic S. &Eakins, stanleyG. "Financial Markets and Institutions",6th ed, pearson prentice hall, New york,.2009.
12. Nguyen, Kieu Minh," Financial management and profitability of small and medium enterprises," master thesis, Southern Cross University,2001.
13. Pilbeam,Keith,"Finance&Financial Markets",3rd ed, palgrave Macmillan,New york,2010
14. Raval, Dharmesh. analysis of profitability pharmaceutical industry. Thesis Saurashtra University 2006.
15. Rose, Peters, " Commercial bank Management" , Irwin, Mc-Graw hill, 1999.
16. SurajB.Gupta,"Monetary Economics",Del-Hill companies. LTD,1996.
17. Yenesew, abebaw. determinants of financial performance. A study on selected micro finance institutions in ethiopia., thesis university Ethiopia 2014.